الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة و جورجيا

الطريق نحو **تعزيز الأعمال**

www.moec.gov.ae/cepa

2024

المحتويات

نبذة عن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة 02

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع جورجيا 05

نبذة حول العلاقات التجارية والاستثمارية بين الامارات وجورجيا 06

تجارة السلع 08

قواعد منشأ واضحة وبسيطة 10

وسائل لحماية المنتجين المحليين 10

تجارة الخدمات 11

دعم التجارة في العصر الرقمي 13

حماية المنتج الفكري 13

الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة 14

ترويج الاستثمار 15

شراكة قائمة على التطور المستمر 16

تنفيذ الاتفاقية والتعاون 16

تواصل معنا 17

نبذة عن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة

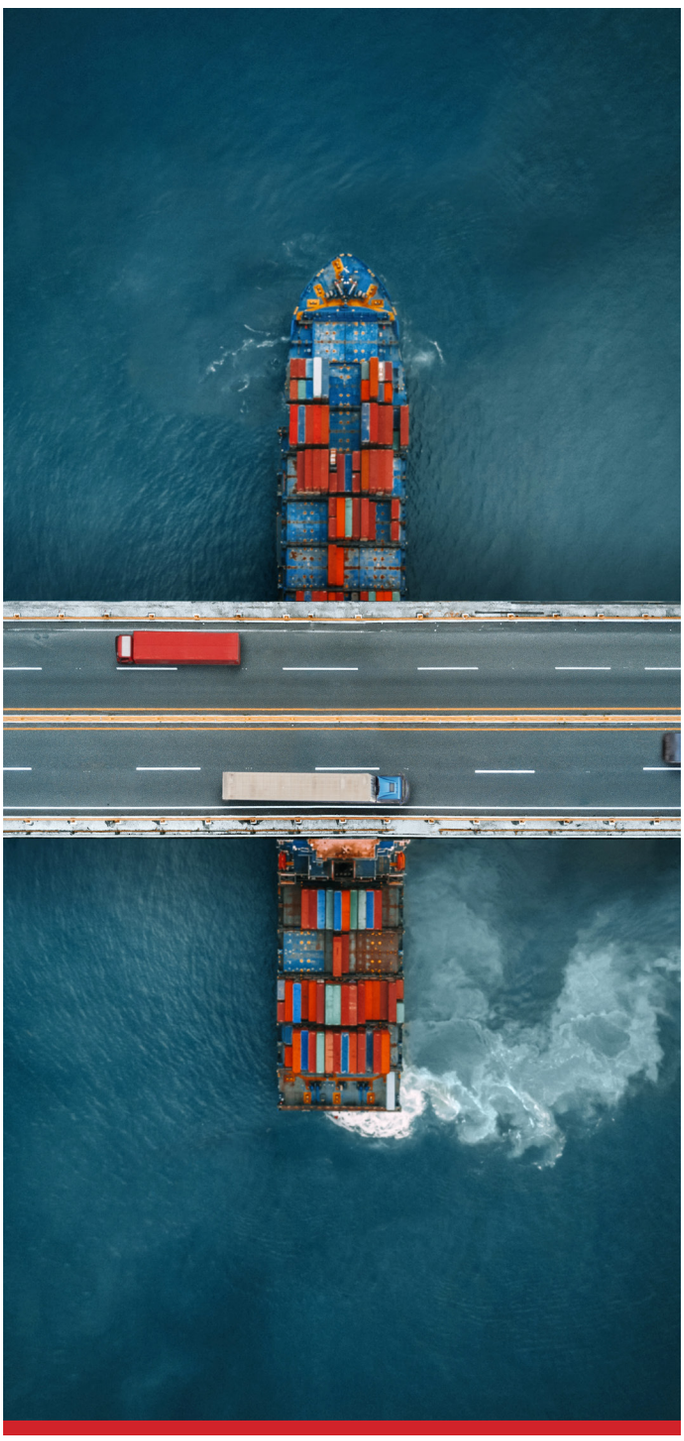

منذ عام 2021، سعت الإمارات إلى إبرام اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع الدول الشريكة لتنمية وتنويع التجارة، ولتعزيز الاستثمار.

تُعد تلك الاتفاقيات من بين محركات تحقيق الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاقتصاد الهادفة إلى مضاعفة الناتج الإجمالي المحلي و زيادة قيمة الصادرات غير النفطية إلى 4 تريليونات درهم بحلول عام 2031.

تهدف اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة إلى تحسين الأداء الاقتصادي وإلى تعميق روابط الأعمال من خلال تحرير التجارة في السلع والخدمات، وإزالة بعض الحواجز التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتيسير الإجراءات الجمركية. كما تتضمن تلك الاتفاقيات مواضيع حديثة تدعم تطور التجارة الرقمية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وترويج الاستثمار.

تساهم أيضاً الاتفاقيات في تعزيز مكانة الإمارات الاقتصادية كشريك موثوق به للتجارة والاستثمار وتقوية مكانة الدولة كمركز عالمي للأعمال. حيث تساعد تلك الاتفاقيات في خلق فرص جديدة للشركات الإماراتية، وتؤكد التزام الإمارات المستمر بتعزيز بيئة مواتية للابتكار والتقدم التكنولوجي، خالية من العقبات والأثقال البيروقراطية، مع المحافظة على المكتسبات وحماية المصالح الوطنية.

كما أن المفاوضات مستمرة مع العديد من الدول، لتقوية وتوسيع شبكة العلاقات التجارية، وتمكين الشركات الإماراتية من الوصول إلى هذه الأسواق العالمية لمساعدته على النمو وتنويع المنتجات وتعزيز القدرة التنافسية.

فوائـد اتفاقيـات الشـراكة الاقتصـادية الشـاملة

تساهم الاتفاقيات في التسهيل على الشركات كبيرة الحجم والصغيرة والمتوسطة في الانخراط بالتجارة العالمية والاستثمار دولياً من خلال الاستفادة من:

- فتح أسواق تصدير جديدة
- إجراءات جمركية أبسط وأسرع وأقل تكلفة
- تعزيز الثقة في التجارة الرقمية
- خلق فرص لنمو الصادرات
- توفير ظروف أفضل لمقدمي الخدمات للدخول إلى أسواق جديدة
- توفير آليات للتعرف على الفرص الاستثمارية
- دعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
- تعزيز حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

وفي إطار تلك الاتفاقيات تتعهد الدول الشريكة بتخفيض حواجز التصدير وتوفير بيئة تجارية واستثمارية تتسم بالاستقرار والشفافية.

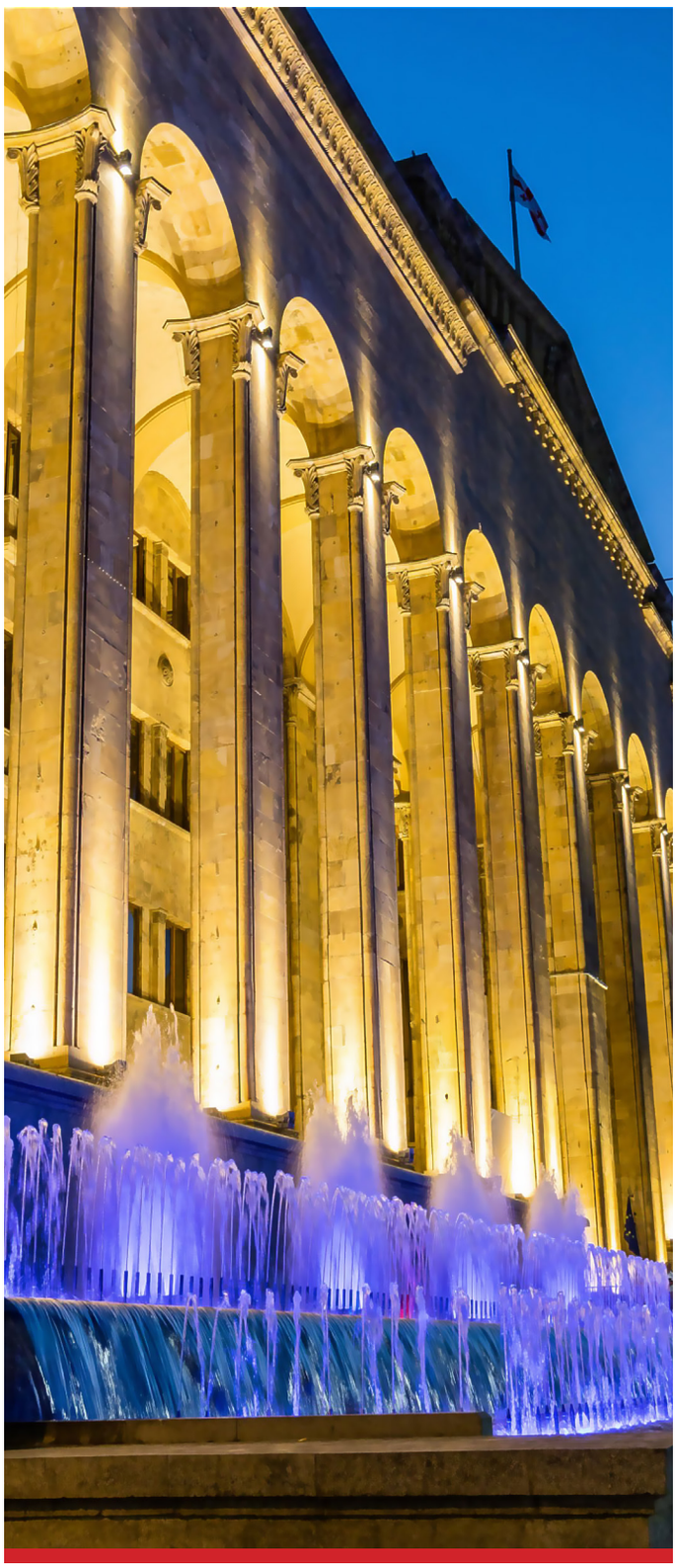

اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة
مـن اجـل اقـتـصـــاد امـــارتـي

قـــــــوي ومـــــــرن

منفتـح علـى العالـــم

جـاهـز للمســتقبل

اتفاقيـة الشـراكة الاقتصـادية الشـاملة مـع جورجيـا

تم توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا في 10 أكتوبر عام 2023، ودخلت حيز النفاذ في 27 يونيو عام 2024.

تتكون الاتفاقية من 18 فصل و15 ملحق، تتناول وصول السلع والخدمات إلى الأسواق، وسبل حماية الأسواق، والتدابير الصحية والصحة النباتية، والحواجز الفنية أمام التجارة، وقواعد المنشأ، والإجراءات الجمركية وتيسير التجارة، وحقوق الملكية الفكرية. وتشمل كذلك موضوعات التجارة الرقمية، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وترويج الاستثمار، بالإضافة إلى آلية لتسوية المنازعات التجارية.

كما تقدم الاتفاقية إطاراً للتعاون المشترك بين الحكومتين من خلال تبادل المعلومات، والحوار المستمر حول شتى الموضوعات، والعمل معاً على مسائل ذات اهتمام مشترك.

معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية (يمين) ومعالي ليفان دافيتاشفيلي نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتنمية المستدامة في جورجيا (السابق) يوقعان اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة في دبي في 2023/10/10

وقد تم التوقيع برعاية من رئيس الوزراء الإمارات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ونظيره الجورجي معالي إيراكلي غاريباشفيلي (افتراضياً عبر المنصة الإلكترونية 2021-2024)

تتيح الاتفاقية إلى جانب معاهدة الاستثمار الثنائية النافذة منذ 2018، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي النافذة منذ 2010، للشركات من كلا البلدين التمتع بظروف تشغيلية معززة بمبادئ معاملة أفضل ومبادئ حماية اقوى.

نبذة عن العلاقات التجارية والاستثمارية بين الإمارات وجورجيا

تتمتع الإمارات وجورجيا بعلاقات تعاون تجارية واقتصادية طويلة الأمد، والتي تمتاز بميزان تجاري إيجابي لصالح الإمارات. حيث وصلت قيمة التجارة غير النفطية بين الإمارات وجورجيا إلى 511.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023، بنمو 6.3% مقارنة بعام 2022، وأكثر من الضعف مقارنة بالأعوام 2021 و 2019.

تعتبر جورجيا سوق واعدة للطاقة المتجددة، من حيث التزامها بزيادة الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين والطاقة الحرارية الأرضية. كما يوفر المناخ الملائم للزراعة فرص للشركات الإماراتية بالتجارة في هذه المنتجات وتوريدها إلى الأسواق الآسيوية عبر الإمارات. إلى جانب تطوير سوق للشركات الإماراتية في مجال التكنولوجيا الزراعية.

و تهدف الإمارات وجورجيا إلى زيادة التجارة الثنائية غير النفطية إلى 1.5 مليار دولار أمريكي في غضون خمس سنوات.

خلال عام 2021 بلغ إجمالي رصيد الاستثمارات من جورجيا إلى الإمارات حوالي 1.2 مليون دولار أمريكي، والتي تركزت في أنشطة السوق العقاري. بينما بلغ إجمالي الاستثمارات الإماراتية في جورجيا حوالي مليار دولار أمريكي وتركزت نشاطاتها في البناء والتشييد والأنشطة العقارية وتجارة التجزئة والجملة. شكلت الاستثمارات الإماراتية 5% من اجمالي الاستثمار الأجنبي في جورجيا لنهاية عام 2022.

وتهدف دولة الإمارات من خلال اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع جورجيا وتهيئة بيئة مناسبة للبحث والاستثمار للشركات من كلا البلدين.

التجارة البينية غير النفطية بين الإمارات وجورجيا

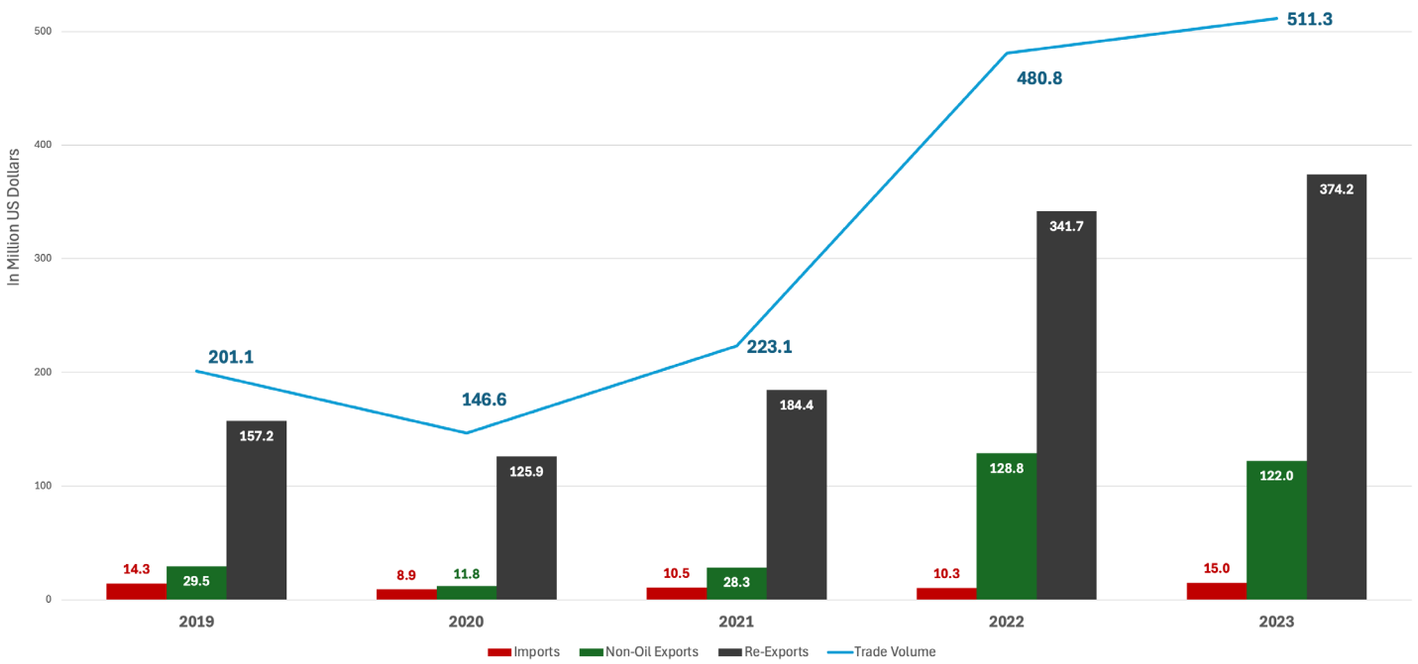

أهم واردات الإمارات من جورجيا

- آلات
- البترول
- قطع غيار السيارات
- الألبان

أهم صادرات الإمارات إلى جورجيا

- منتجات بترولية
- الآلات والمعدات الكهربائية
- ألعاب الأطفال
- سكر

تجارة السلع

بموجب اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا تم الغاء الرسوم الجمركية المفروضة على أكثر من 95% من خطوط التعرفة الجمركية من السلع المشمولة مما سيتيح وصولاً أفضل وحقيقي إلى السوق الجورجي.

% 97.4
من صادرات الإمارات إلى جورجيا تستفيد من إلغاء فوري للتعرفة الجمركية

% 90.8
من واردات الإمارات من جورجيا تستفيد من إلغاء فوري للتعرفة الجمركية

تحسين الوصول إلى الأسواق

سيتاح أمام السلع الإمارتية فرص أكبر للنمو المستقبلي من خلال الاستفادة من مكاسب الاعفاءات الجمركية والتصدير إلى السوق الجورجي :

- الألومنيوم
- البولي إيثيلين والمنتجات البترولية المكررة الأخرى
- الآلات الثقيلة
- السيراميك
- الزجاج
- الحديد والصلب ومنتجاتهما
- النحاس والمنتجات ذات الصلة
- الإسمنت

آليات لضمان الوصول إلى السوق

تشمل الاتفاقية آليات لضمان الوصول الحقيقي إلى الأسواق بالنسبة للشركات وتعظيم الفوائد، ومنها:

- تنفيذ قواعد صارمة بشأن إجراءات ترخيص الاستيراد لمنع إنشاء حواجز غير ضرورية ومقيدة أمام التجارة.
- تنظيم استخدام قيود الاستيراد والتصدير، ولضمان المنافسة العادلة، وعدم فرض دعم على المنتجات المخصصة للتصدير إلى سوق الشريك الآخر.
- عدم رفع أو فرض أي رسوم جمركية جديدة.
- وضع آلية لتسريع أو توسيع التحرير الجمركي في المستقبل، إما من جانب واحد أو بالاتفاق.
- عرض التدابير غير الجمركية للمراجعة من قبل الطرفين بموجب الآلية المؤسسية المتفق عليها ضمن الاتفاقية والدخول في حوار بشأن هذه التدابير.

حواجز التجارة غير الجمركية

تعالج الاتفاقية الحواجز التجارية غير الجمركية، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالحواجز الفنية أمام التجارة ، وتدابير الصحة والصحة النباتية. والهدف الرئيسي هنا هو التأكد من أن هذه التدابير تحقق أهدافها، ولا تخلق حواجز غير ضرورية أمام التجارة.

وفي حال اعتبرت الحكومة، أو الشركات، أن أي من التدابير التقنية أمام التجارة أو تدابير الصحة والصحة النباتية قد تشكل حواجز محتملة أمام التجارة، فإن تلك الاتفاقية تسهل الاتصال والتشاور بين السلطات المختصة من كلا البلدين من أجل زيادة الشفافية و إنشاء آليات لتبادل المعلومات حول الأهداف وسياسات فرض مثل هذه التدابير وتطبيقها، وغيرها.

الحواجز الفنية أمام التجارة

تغطي الاتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة من قواعد فنية ومعايير وشهادات ووضع العلامات وإجراءات تقييم المطابقة التي قد تؤثر على التجارة بين الإمارات وجورجيا. حيث يتعين على البلدان التي تطبق مثل هذه التدابير التأكد من أنها تتم بطريقة غير تمييزية ولا تسبب عقبات غير ضرورية أمام التجارة. ويجب تنفيذ هذه التدابير لتحقيق أهداف مشروعة مثل حماية صحة الإنسان وسلامته، أو حماية البيئة.

التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية

تغطي الاتفاقية جميع تدابير الصحة والصحة النباتية التي قد تؤثر على التجارة بين الإمارات وجورجيا.
وتستخدم البلدان هذه التدابير لوضع وضمان المعايير المتعلقة بسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات، والتي بدورها لا بد أن تكون مبنية على مبادئ علمية وتطبق بالقدر الضروري لحماية حياة الإنسان وصحة الحيوان والنبات.

قواعد منشأ واضحة وبسيطة

تخضع الاستفادة من الغاء التعرفة الجمركية أو تخفيضها بموجب اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا إلى آلية غير تلقائي، حيث ينبغي استيفاء السلع المصدرة لمتطلبات إنتاج وشروط إدارية وفقاً لقواعد المنشأ.

متطلبات الإنتاج وفق قواعد المنشأ

السلع المصدرة التي تم انتاجها أو تصنيعها في الإمارات، وفي المناطق الحرة، أما أن تكون:

- تم الحصول عليها بالكامل من أراضي الدولة، بالزراعة أو التربية أو الصيد أو الاستخراج من الأرض، مثل المنتجات الزراعية أو النفط والمعادن الأخرى.

- أو تم تصنيع السلعة في الدولة أو تجهيزها بشكل كافي. وفي هذه الحالة، قد تحتوي السلع المصنعة على مواد ومكونات من بلدان أخرى، مثل الأجهزة الكهربائية والملابس.

◊ وفي هذه الحالة يتم اعتبار السلع المصنعة على أنها "ذات منشأ" عندما تؤدي عملية التصنيع إلى تغيير في رمز النظام المنسق للمنتج، أو عندما تسفر عمليات التصنيع المباشرة التي يتم إجراؤها على السلعة إلى إضافة في القيمة لا تقل عن 35 % من قيمة المنتج "أرض المصنع". وفي حال كانت مدخلات الانتاج مصدرها من جورجيا قد يتم استخدامها لتحقيق نسبة القيمة المضافة سابقة الذكر.

◊ في حالات أخرى، يجب أن يخضع المنتج لعمليات تصنيع محددة.

قواعد المنشأ (Rules of Origin) هي المتطلبات التي يجب أن تستوفيها السلع حتى يتم اعتبار منشأها في أراضي الدولة، وذلك من اجل الاستفادة من الاعفاء من التعرفة الجمركية أو التعرفة الجمركية المخفضة المنصوص عليها في اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين.

الشروط الإدارية وفق قواعد المنشأ

يجب أن تستوفي السلع المصدرة متطلبات إدارية معينة لضمان عدم تغيرها واحتفاظها بوضعها الأصلي الذي يؤهلها للاستفادة من التعرفة التفضيلية، وهي:

- أن يتم "**نقل البضائع مباشرة**" من الإمارات إلى جورجيا. وبما أن أنظمة النقل الحديثة تتطلب النقل عبر دول أخرى، تنص الاتفاقية على بقاء البضائع تحت الرقابة الجمركية وعدم المساس بها. أي أنه لا يجوز إجراء المزيد من عمليات الإنتاج على البضائع خارج الإمارات .

- أن تكون السلع المصدرة مصحوبة بشهادة منشأ تفضيلية. حيث أن **شهادة المنشأ** هي المستند التجاري الرسمي المطلوبة بموجب الاتفاقية.

يتم إصدار شهادات المنشأ من قبل وزارة الاقتصاد في الإمارات، وتكون صالحة لمدة عام.

للحصول على شهادة المنشأ بموجب الاتفاقية قم بزيارة
https://www.moec.gov.ae/en/services

"شهادة المنشأ" (Certificate of Origin) هي مستند قانوني يؤكد "جنسية" المنتج وتكون بمثابة إعلان بتلبية متطلبات الجمارك أو التجارة. وغالبا تُطلب من أجل إجراءات التخليص الجمركي لتحديد الرسوم الجمركية أو للوقوف على تطابق الصادرات مع التشريعات المعنية. حيث توفر شهادة المنشأ دليلاً يضمن الامتثال للقواعد التجارية ويسهل إجراءات التخليص الجمركي.

من الضروري على الشركات تحديد شروط وأنواع وكميات ومصادر مدخلات الإنتاج المستخدمة، ويجب أن تكون عملية التصنيع كافية لاعتبار البضاعة ذات منشأ عند تصديرها إلى جورجيا.

يجب الاحتفاظ بهذه السجلات لمدة ثلاث (3) سنوات على الأقل من تاريخ إصدار شهادة المنشأ. حيث يحق لهيئة الجمارك الجورجية في أي وقت خلال هذه الفترة طلب التحقق من المنشأ بأثر رجعي. علماً بأن هذه المعلومات سيتم التعامل معها على أنها معلومات سرية.

رمز النظام المنسق (Harmonized System (HS)) هو نظام موحد دولي من أسماء وأرقام يستخدم لتصنيف المنتجات المتداولة، والمطور من قبل منظمة الجمارك العالمية (World Customs Organization (WCO)).

يتكون هيكل النظام المنسق من 21 قسم، تندرج ضمنه البضائع والمنتجات بمجموعات من نفس القطاع الاقتصادي. ويتكون كل قسم من فصل واحد أو أكثر ويبلغ إجمالي عدد الفصول 98 فصلاً مرفقاً بها القواعد العامة للتفسير وملاحظات توضيحية. ويندرج ضمن الفصل عدد من العناوين التي تنقسم إلى عناوين فرعية. مثال:

رقم الفصل
الأدوات الكهربائية

رقم العنوان الفرعي
هاتف ذكي

8 5 1 7 . 1 3 . 0 0 0 0

رقم العنوان
جهاز الهاتف

ارقام إضافية خاصة
بالدولة تحدد قيمة التعرفة وتحدد الصنف ولغايات إحصائية

الخطوات الجوهرية المتبعة للحصول على معاملة التعرفة التفضيلية بموجب الاتفاقية:

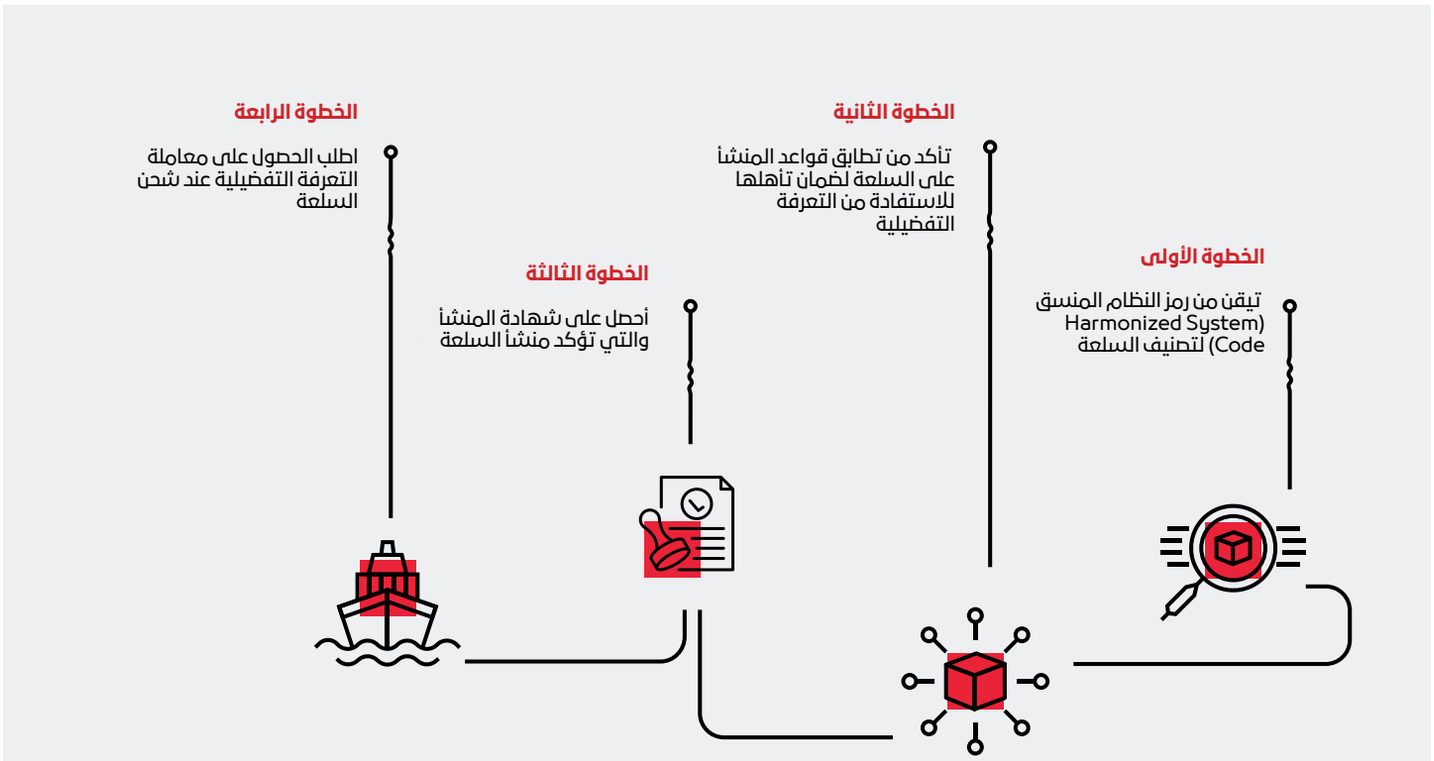

تيسير الإجراءات الجمركية

تُيسر اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا نقل البضائع عبر الحدود بطريقة بسيطة وبأقل تكلفة وخلال فترات زمنية مناسبة. حيث تضمن الاتفاقية:

- الاطلاع على تشريعات وإجراءات الدولة الشريكة.
- الحصول على إجابات للاستفسارات المعقولة حول المسائل المتعلقة بالاتفاقية.
- الحصول على "حكم مسبق" من السلطات الجمركية بشأن أهلية البضائع للاستفادة من التعرفة التفضيلية قبل التصدير.
- الحد من عمليات التفتيش غير الضرورية من خلال تطبيق نظام إدارة المخاطر بما يتناسب مع أنواع البضائع.
- استخدام الإجراءات الجمركية السريعة على أساس كل حالة على حدة.
- حق الوصول إلى إجراءات المراجعة والاستئناف الإدارية.

"الحكم المسبق" (Advanced Ruling) هو قرار مكتوب يقدم من السلطات الجمركية قبل إتمام المعاملة وذلك بناء على طلب من التاجر، ويضمن القرار الشفافية والتأكد من الإجراءات الرسمية التي تخضع لها البضائع فيما يتعلق بتصنيفها والتعرفة المفروضة، وقواعد المنشأ. والذي بدوره يوفر الوقت والتكاليف على المصدرين.

وسائل لحماية المنتجين المحليين

تتضمن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا أدوات لحماية المنتجين المحليين الموردين للسوق المحلي من الممارسات التجارية غير العادلة أو من التدفق غير المتوقعة في الواردات من نفس السلع.

ففي هذه الحالات المحددة تسمح الاتفاقية لأي طرف بفرض أو برفع قيمة التعرفة الجمركية لفترة مؤقتة على السلع المعنية، وبشرط توافق ذلك مع قواعد التجارة الدولية المعروفة بتدابير الوقاية التجارية، والمتفق عليها في إطار منظمة التجارة العالمية، والتي يتم تنفيذها وطنياً بموجب القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2017 في مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية

وكذلك تضمن الاتفاقية تمتع المصدر الإماراتي بضمانات اتباع هذه القواعد الدولية من قبل السلطات الجورجية عند اجراء التحقيق بعدالة.

على المصدر الإماراتي الذي يواجه مثل هذه التدابير الوقائية في السوق الجورجي التواصل مع وزارة الاقتصاد، حيث تسعى الوزارة، عبر قنوات التواصل التي تشملها الاتفاقية، لتقديم المساعدة إلى الشركة بهدف المحافظة على مكاسب تحرير السوق التي حققتها الاتفاقية.

تدابير الوقاية التجارية

تدابير الوقاية التجارية هي إجراءات مؤقتة، يتم فرضها لحماية الصناعات المحلية من الأضرار الناتجة عن ارتفاع مفاجئ في الواردات أو عن وضع تجاري غير عادل، ويمكن أن تتخذ شكل:

فرض رسوم تعويضية
للاستجابة إلى الدعم العام المقدم للشركات والذي يمنحها ميزة غير عادلة

فرض رسوم مكافحة الإغراق
لمعالجة الانخفاض في أسعار بيع الواردات وذلك بأقل من قيمتها الطبيعية

فرض رسوم الوقاية (أو الحماية)
لمعالجة حالة الزيادة في الواردات تتسبب أو تهدد بالتسبب بضرر جسيم بالصناعة المحلية

تجارة الخدمات

شهدت صادرات الإمارات نمواً في قطاع الخدمات في العقد الماضي بشكل أسرع من المتوسط العالمي. فقد احتلت الإمارات المرتبة 12 عالمياً في الصادرات الخدمية خلال عام 2022، وفقاً لمنظمة التجارة العالمية.

حيث يقوم قطاع الخدمات بدور جوهري في تنويع الاقتصاد الإماراتي ودفع عجلة النمو، وفي خلق فرص استثمارية وفرص توظيف.

تساهم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا في تحقيق النمو المرجو من السياسات الاقتصادية، وذلك من خلال وضع مبادئ وقواعد تجارة الخدمات تمكن الشركات من الوصول إلى أسواق الخدمات، وتسهيل الاستثمارات.

بموجب الاتفاقية تستفيد الشركات الإماراتية من شروط أفضل للوصول إلى السوق الجورجي، مصحوب بمعاملة وطنية لمجموعة واسعة من القطاعات الخدمية مقارنة باتفاقيات التجارة الأخرى لجورجيا.

أهم القطاعات الخدمية المستفيدة

- يتيح الملحق الخاص بخدمات النقل البري مجالات للتعاون في تطوير البنية التحتية للنقل الدولي والخدمات اللوجستية.
- تحصل الشركات في قطاع النقل البحري على معاملة غير تمييزية للسفن التي ترفع علم دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الخدمات المالية وخدمات الاتصالات من أهم القطاعات التي تأثرت إيجابياً من الاتفاقية التي توفر قدر أكبر من الشفافية وإجراءات الحماية.

وتتطلب الاتفاقية من الإمارات وجورجيا تنفيذ التدابير المتعلقة بتجارة الخدمات بشكل معقول وموضوعي وحيادي.

ولتحقيق هذه الغاية، كان أحد التدابير الرئيسية التي تمت مناقشتها تلك المتعلقة بمتطلبات وإجراءات التأهيل، والمعايير الفنية، ومتطلبات الترخيص. حيث تم الاتفاق على أن مثل هذه الإجراءات يجب أن لا تشكل حواجز غير ضرورية أمام التجارة.

ومن الفوائد الرئيسية أيضا، الالتزام بعدم فرض قيود على الحوالات الدولية ومدفوعات على المعاملات الجارية بشأن التزامات محددة لضمان الوصول الحقيقي إلى الأسواق.

القطاعات الرئيسية الجاذبة

- التوزيع
- خدمات الأعمال
- الرعاية الصحية
- الاتصالات
- الترفيه والثقافة والرياضة
- السياحة والسفر
- البيئية
- النقل
- التمويل والتأمين
- التعليم
- البناء والهندسة

طرق التوريد

وتشير الاتفاقية ضمن جدول إلى الالتزامات التي تعهد بها كل طرف لضمان وصول مقدمي الخدمات إلى الأسواق وذلك من خلال أربع طرق لتوريد الخدمات، وهي:

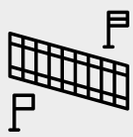

طريقة التوريد 1: عبر الحدود
من أراضي أحد الأعضاء إلى أراضي العضو الآخر، على سبيل المثال، التعلم عن بعد والمشورة الطبية عن بعد.

طريقة التوريد 3: التواجد التجاري
يتم تقديم الخدمة من خلال الشركات التابعة أو الشركات التابعة المنشأة محلياً، على سبيل المثال: البنوك والفنادق والشركات العقارية.

طريقة التوريد 2: الاستهلاك في الخارج
من أراضي أحد الأعضاء لمستهلك الخدمة للآخر، على سبيل المثال. السائحون أو الطلاب الذين انتقلوا إلى الخارج للاستفادة من الخدمة.

طريقة التوريد 4: تواجد الأشخاص الطبيعيين
مورد الخدمة شخص طبيعي من أحد الطرفين ويزود الخدمة من خلال التواجد في الطرف الآخر، على سبيل المثال، الأطباء والمهنيين وغيرهم من الأشخاص الذين يسافرون إلى البلد الآخر لتقديم الخدمة.

ويمكن لمقدمي الخدمات التواصل مع وزارة الاقتصاد لمعرفة الأكثر عن سبل الوصول إلى سوق الخدمات الجورجي.

دعم التجارة في العصر الرقمي

يؤثر النمو المستمر للتجارة الإلكترونية والتطورات التكنولوجية بشكل مباشر على عمليات الإنتاج الحديث وأعمال الشركات، كما يمس جميع القطاعات الاقتصادية.

لضمان الثقة في تدفقات التجارة الرقمية وبما يعود بالفائدة على الشركات والمستهلكين على حدٍّ سواء، تسعى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في بيئة التجارة الرقمية المتغيرة والتي تعد اليوم جزء أساسي من الاقتصاد العالمي.

تشير التجارة الرقمية (Digital Trade) إلى التجارة التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية، عن طريق الاتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وتشمل التجارة في السلع والخدمات.

وعلى وجه التحديد، تحافظ الاتفاقية على عدم فرض أي رسوم جمركية على المعاملات الإلكترونية، وتؤكد أهمية الأمن السيبراني، كما توفر إطار للتعاون الاقتصادي بشأن قضايا التجارة الرقمية بين الإمارات وجورجيا.

وتحتوي الاتفاقية على مبادئ رئيسية لدعم الثقة والاستقرار في التجارة الرقمية مثل المصادقة والتوقيعات الإلكترونية، وحماية المستهلك عبر الإنترنت، وحماية البيانات الشخصية، والبيانات المفتوحة، والفواتير والمدفوعات الإلكترونية.

حماية المنتج الفكري

تساهم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا في تشجيع الاختراع ودعم الابتكار والإبداع من خلال معالجة أنواع الملكية الفكرية المختلفة، والتأكيد على المعايير الدولية لحماية وإنفاذ هذه الحقوق.

وتشمل حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والعلامات التجارية بأنواعها مثل العلامات ثلاثية الأبعاد أو الألوان، والعلامات الجماعية، وعلامات المصادقة، بالإضافة إلى العلامات التجارية المشهورة، وبراءات الاختراع، والتصميم الصناعي، والاعتراف بالمؤشرات الجغرافيا. والتي تضمن لأصحاب هذه الحقوق من أفراد دولة الإمارات معاملة متساوية كتلك المقدمة لنظرائهم من أفراد دولة جورجيا.
وفي جميع الأحوال تحافظ الاتفاقية على حق الإمارات في اتخاذ أي إجراء لحماية الصحة العامة والمصلحة العامة.

تمنح الملكية الفكرية للمبدع (كالفنان، أو كشركة تقوم بالبحث والتطوير) حق حصري في استغلال إبداعه الفكري لفترة معينة.

تحفز الملكية الفكرية الأفراد والشركات على الاستثمار في الابتكار من خلال ضمان قدرتهم على استرداد استثماراتهم من الناحيتين المالية والمعنوية.

الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة

أولت دولة الإمارات اهتمام كبير بتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتباره محرك رئيسي في مسيرة التنمية الاقتصادية، وقطاع حيوي ذو تأثير مباشر وفعال للنمو وبناء الموارد البشرية الوطنية.

تماشياً مع البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تساهم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا في خلق فرص جديدة لهذه المشاريع من خلال تمكينها من الاستفادة من ترتيبات التجارة التفضيلية والاستثمار، والاستجابة إلى الاحتياجات المختلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتسهيل الوصول إلى المعلومات وبناء القدرات وتطوير التعاون بين القطاعين العام والخاص حول المسائل ذات الصلة بالمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاتفاقية من خلال

- تحرير تجارة السلع والخدمات.
- تعزيز حقوق الملكية الفكرية.
- الوصول الى المعلومات.
- آليات مخصصة للتعاون.
- فرص في التجارة الإلكترونية.

لمعرفة المزيد عن برامج دعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن زيارة
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/small-and-medium-enterprises

ترويج الاستثمار

تأكيداً على الحمايات التي تقدمها معاهدة الاستثمار الثنائية بين الإمارات وجورجيا، والتي تقدم ضمانات للاستثمارات الإماراتية في جورجيا من خلال توفير معاملة تفضيلية تعادل معاملة جورجيا لمستثمريها ولاستثماراتهم أو المستثمرين والاستثمارات من أي دولة أخرى. كما تضمن معاهدة الاستثمار الثنائية الحق في حرية تحويل الأموال، وتضع محددات على الحالات التي يمكن فيها مصادرة الاستثمار، وبضمان منح التعويض.

تقدم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا قنوات معززة لتشجيع الاستثمار وتقويته، من خلال جمع البيانات وتبادل المعلومات، والعمل المشترك من اجل إزالة أي عوائق قد تواجه المستثمرين، والتعريف بالمشاريع الاستثمارية الجاذبة.

شراكة قائمة على التطور المستمر

تتضمن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا عدد من الأهداف المستقبلية لتعميق العلاقات التجارية والاستثمارية، وتشمل:

- اعتماد ترتيبات تعاون لتوفير مزايا إضافية للمصدرين المعتمدين.
- توفير فرص مستقبلية في المشتريات الحكومية.
- الحوار حول سياسات المنافسة.
- الحوار والتعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية.

تنفيذ الاتفاقية والتعاون

يتم إدارة الجوانب المختلفة باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وجورجيا من خلال لجان مشتركة تجتمع سنوياً وعند الحاجة. تسعى هذه اللجان إلى ضمان الاستفادة المثلى لأصحاب الأعمال من الاتفاقية، وكذلك لاستمرار التعاون ولتعميقه والعمل معاً للتكيف مع تطورات التجارة الدولية وللاستجابة إلى التحديات.

تحتوي الاتفاقية على آلية لتسوية المنازعات تهدف إلى الحفاظ على مستويات تحرير السوق واحترام الالتزامات التجارية. حيث توفر هذه الآلية حلاً سريعاً للنزاع مبني على القواعد، مما يعتبر أمراً جوهرياً، وخاصة في الحالات الطارئة مثل تلك التي تتعلق بالسلع القابلة للتلف أو بالخدمات الموسمية.

وأخيراً، وبهدف تشجيع الاستفادة من الاتفاقية، يتم العمل المشترك لتطوير روابط تجارية ملموسة لا تقتصر على مجتمع الأعمال الإماراتي والجورجي، وانما تشمل أصحاب الخبرات التقنية والتكنولوجية والعلمية من البلدين، وذلك من خلال تبادل المعلومات، وتبادل الخبرات والتجارب، إلى جانب عقد فعاليات ومؤتمرات مشتركة.

تواصل معنا

نستمر بالتشاور مع أصحاب المصلحة من خلال السبل الرسمية وغير الرسمية، بينما نقوم بتطوير السياسات التجارية الهادفة إلى توسيع شبكات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة .

نشجع القطاع الخاص على تزويدنا بالملاحظات حول المسائل أو العوائق التي تواجههم، كما نرجو توجيه أي استفسارات إلى CEPA@economy.ae

لمزيد من المعلومات والأدلة قم بزيارة www.moec.gov.ae/cepa

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

www.moec.gov.ae/cepa

cepa@economy.ae